قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي

عالج القسم السابق موضوع الأمن الغذائي من حيث انتشار مؤشر نقص التغذية، وهو مقياس الحرمان من الطاقة الغذائية . ولكن بصفته مؤشراً قائماً بحد ذاته، فهو غير كفيل بإعطاء فكرة عن الأمن الغذائي بتعقيداته وأبعاده المتعددة. وبحسب تعريف الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩: "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية

الشكل ٧

مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	
متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية متوسط قيمة إنتاج الأغذية نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات متوسط الإمدادات من البروتينات متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر	التوافر	العوامل المحددة الثابتة والمتحرّكة
النسبة المئوية من الطرقات المعبّدة من إجمالي الطرقات كثافة الطرقات كثافة السكك الحديدية	الوصول المادي	
المؤشر المحلي لأسعار الاغذية	الوصول الاقتصادي	
الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسّنة	الاستخدام	
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للري قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع	التعرّض للخطر	
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب تقلّب الأسعار المحلية للأغذية تغيّر إنتاج الأغذية للفرد الواحد تغيّر الإمدادات الغذائية للفرد الواحد	الصدمات	
إنتشار نقص التغذية نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء عمق العجز الغذائي معدل إنتشار عدم كفاية الأغذية	الوصول	النتائج
النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزّم النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص في الوزن معدل إنتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل معدل إنتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة معدل إنتشار النقص في فيتامين "أ" (يتبع) معدل إنتشار النقص في اليود (يتبع)	الاستخدام	

ملاحظة: يمكن الاطلاع على قيم هذه المؤشرات على الموقع الإلكتروني لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/).
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذّية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط"[٢].

وبالاستناد إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، وهي: توافر الأغذية والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية واستقرارها مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات). وتوجد مؤشرات محددة تصف كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي. ويعرض الشكل ٧ صورةً عامةً عن مجموعة المؤشرات وتنظيمها حسب الأبعاد الأربعة الخاصة بالأمن الغذائي.

ويشكّل قياس مدى تعقيد الأمن الغذائي جزءاً من الحوار الأوسع الحاصل الآن خلال عملية تحضير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويوفّر الإطار ١ تلخيصاً حول تحديات القياس على نطاق أوسع والعمليات الجارية والمقترحات الجديدة لرصد الأمن الغذائي.

الإطار ١

إطار لرصد خطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥

ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية

تجري حالياً بلورة معالم خطة التنمية العالمية الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويشكل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والذي يضم ٣٠ عضواً، أحد المنتديات الدولية الرئيسية التي تدفع بهذه العملية قدماً، وهو فريق أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. وسيقدّم الفريق مقترحاً للجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ علماً أن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تمّوز ٢٠١٢، سبق وأن قدّم تقريره حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتاريخ ٣٠ مايو/أيّار ٢٠١٣[١]. وتساهم منظومة الأمم المتحدة في تعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال فريق عمل المنظومة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

وأحد الدروس المستخلصة من المباحثات الجارية حول خطة التنمية يكمن في ضرورة تعزيز الرصد. إذ يستلزم الرصد الجيد مجموعةً من النُّهج والقدرةَ على تحديث المؤشرات بشكل منتظم. ويتعيّن على نظام الرصد الجديد أن يجمع بين رصد التنمية البشرية – أي المقاييس "التي تركّز على الأشخاص"- ورصد قاعدة الموارد واستخدامها والضغوط المتعلّقة بها – أي المؤشرات "التي تركّز على كوكب الأرض". وهناك حاجة إلى ترسيخ الرابط الموجود بين مجموعتي المقاييس هذه منذ البداية من خلال تصميم نظام جديد للرصد. ويمكن جمع البيانات من خلال مجموعة من المسوحات الدورية المعمّقة وغيرها من المسوحات الأكثر مرونةً وخفةً وارتكازاً على التجارب الخاصة (بحيث يرفع المشاركون التقارير حول تجاربهم بأنفسهم).

وتتمتع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرّاً لها (أي المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) بموقع جيدٍ للمساهمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهي تستوحي برامج عملها من تحدي القضاء على الجوع الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة. وكما شدد التقرير الحديث الصادر عن الفريق الرفيع المستوى (صفحة ٣٠ من النص الإنكليزي)، توجد خمس غايات:

- وضع حدّ للجوع وحماية حق الجميع في الوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية والمعقولة التكلفة؛
- الحد من التقزّم بنسبة x في المائة والهزال بنسبة y في المائة وفقر الدم بنسبة z في المائة لدى كل الأطفال دون سن الخامسة؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية بواقع x في المائة مع التركيز على زيادة عائدات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل مستدام والوصول إلى سبل الري؛
- اعتماد ممارسات مستدامة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك في المياه العذبة والمحيطات وإعادة بناء أرصدة الأسماك المحددة لتصل إلى مستويات مستدامة؛
- الحد من الخسائر ما بعد الحصاد ومن هدر الأغذية بنسبة x في المائة.

وشدد الفريق على الاستدامة باعتبارها قاعدةً أساسيةً للجهود الرامية إلى بناء الازدهار الدائم للشباب. ويدعو الفريق إلى تحقيق "ثورة البيانات" للتنمية المستدامة مشيراً إلى قدرة البيانات المفتوحة والمتاحة على المساهمة في التنمية المستدامة وضرورة استخدام موارد البيانات غير التقليدية (مثل الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية). ويشدد التقرير أيضاً على ضرورة تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والعرق والمكان والدخل وحالات العجز وغيرها من التصنيفات.

زيادة الطلبات على النظام الإحصائي العالمي

تمثّل ضرورة تحسين الرصد تحديات هائلة على النظام الإحصائي العالمي. ولا يمكن لموارد البيانات وأدوات المسح المستخدمة حالياً في عمليات الرصد العالمية والوطنية أن توفر البيانات الآنية والبيانات المصنفة بدقّة. وتظل قدرة العديد من البلدان النامية على رصد عدّة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية ضعيفةً وغالباً ما تعتمد على دعم من المنظمات الدولية أو مبادراتها. وستفرض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الكثير من الطلبات الإضافية على النظم الاحصائية في البلدان النامية.

مشروع "أصوات الجياع" للمنظمة

يوصي تقرير الفريق الرفيع المستوى بتخصيص هدف من الأهداف الإنمائية المستدامة لمسألة الأغذية والتغذية يضم خمس غايات. وتدعو الغاية الأولى منها إلى وضع حد للجوع. وفي هذا المجال، سيشكّل مشروع "أصوات الجياع" للمنظمة أداةً ابتكارية للرصد.

ويهدف مشروع "أصوات الجياع" إلى إنشاء معيار عالمي جديد لقياس انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس تجربة انعدام الأمن

(يتبع)

الإطار ١ (يتبع)

الغذائي. ويرتكز هذا النهج على ثمانية أسئلة صُمّمت لتحديد مكان المشارك على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (أي إن كان انعدام الأمن الغذائي خفيفاً أو معتدلاً أو حاداً). وسيعزز المشروع قدرة المنظمة على رصد الأمن الغذائي العالمي عن طريق جمع البيانات من استطلاع غالوب العالمي (Gallop World Poll) سنوياً وعالمياً. وتجمع المعلومات على صعيد فردي مما يسمح بمراقبة التفاوت في الوصول إلى الأغذية على أساس نوع الجنس وغيره من الخصائص. وباشرت المنظمة العمل بشكل وثيق مع أربعة بلدان من الشراكة المتجددة لنهج موحّد للقضاء على الجوع في أفريقيا: وهي أنغولا وإثيوبيا وملاوي والنيجر.

ومن خلال مشروع "أصوات الجياع" ستضع المنظمة خط أساس لقياس التقدّم المحرز على صعيد الحد من انعدام الأمن الغذائي في كل بلدان العالم بحلول عام ٢٠١٥.

[1] الأمم المتحدة، ٢٠١٣. شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نيويورك، الولايات المتحدة.

الأمن الغذائي وأبعاده الأربعة

توافر الأغذية: تحسّن كبير، لكن التقدم متفاوت بين الأقاليم ومع مرور الزمن

يؤدي توافر الأغذية دوراً بارزاً على صعيد الأمن الغذائي. فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معيّنة من السكان علماً أنه ليس شرطاً كافياً لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب. وشهدت إمدادات الأغذية في العقدين الماضيين نمواً أسرع من النمو السكاني في البلدان النامية، مما أدّى إلى ارتفاع توافر الأغذية للشخص الواحد. والأمر سيّان بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الغذائية التي آسيا الغربية أسرع من معدّل الاحتياجات من الطاقة الغذائية ما أفضى إلى ارتفاع مستويات كفاية الطاقة في معظم البلدان النامية باستثناء غرب آسيا (الجدول ٢). وارتفع مدى كفاية متوسط إمدادات الطاقة الغذائية – أي إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسّط الحاجة إلى الطاقة الغذائية – بنسبة قاربت الـ١٠ في المائة خلال العقدين الماضيين في الأقاليم النامية ككلّ. ويتّسق هذا التحسن مع انخفاض نسبة نقص التغذية من قرابة ٢٤ في المائة إلى ١٤ في المائة من إجمالي عدد السكّان خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣.

كما تحسّنت نوعية النظم الغذائية. ويظهر ذلك مثلاً من خلال انخفاض حصّة الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات في معظم الأقاليم منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (الشكل ٨). وبشكل عام، عرفت النظم الغذائية في الأقاليم النامية جملةً من التحسينات على مدى العقدين الماضيين. فمثلاً ارتفع مدى توافر الفاكهة والخضار ومنتجات الثروة الحيوانية والزيوت النباتية بواقع ٩٠ و٧٠ و٣٢ في المائة على التوالي منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وأدى هذا إلى تحسين النظم الغذائية بشكل عام بما في ذلك ارتفاع توافر البروتينات للشخص الواحد بنسبة ٢٠ في المائة. وحدهما أفريقيا وآسيا الجنوبية لم تتمكنا من الاستفادة كلياً من هذا التحسّن، إذ بقيت النظم الغذائية في هذين الإقليمين غير متوازنة وتعتمد بشدة على الحبوب والجذور والدرنات.

ولا تأتي المساهمات الرئيسية لدعم توافر الأغذية من الزراعة فحسب، بل وكذلك من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومنتجات الغابات. ويأتي ما بين ١٥ و٢٠ في المائة من إجمالي البروتين الحيواني المستهلك من الحيوانات المائية التي تتسم بقيمة غذائية عالية وتشكّل مكمّلاً قيّماً للنظم الغذائية التي تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية. وتوفّر الغابات مجموعة واسعة من الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة على شكل أوراق وبذور وأصناف الجوز والعسل والفاكهة والفطر والحشرات والحيوانات البرية. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، تشكّل الأغذية الآتية من الأشجار حصّةً مهمّةً من النظم الغذائية الريفية. وأظهرت بعض التقارير أن مائة غرام من ثمرة شجرة البأوباب تعادل ١٠٠ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من الحديد والبوتاسيوم للأطفال و٩٢ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من النحاس و٤٠ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من الكالسيوم. وبحسب التقديرات، يعتمد حوالى ٢,٤ مليار شخص، أي زهاء ثلث السكان في الأقاليم النامية، على الحطب للطبخ وتعقيم المياه وحفظ الأغذية.

الجدول ٢

متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ حتى ٢٠١١-٢٠١٣

	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣*
	(نسبة مئوية)				
العالم	**١١٤**	**١١٧**	**١١٩**	**١٢٠**	**١٢٢**
الأقاليم المتقدمة	**١٣١**	**١٣٤**	**١٣٦**	**١٣٥**	**١٣٥**
الأقاليم النامية	**١٠٨**	**١١٢**	**١١٤**	**١١٧**	**١١٨**
البلدان الأقل نمواً	**٩٧**	**٩٧**	**١٠١**	**١٠٣**	**١٠٥**
البلدان النامية غير الساحلية	**٩٩**	**٩٨**	**١٠٤**	**١٠٧**	**١١٠**
الدول الجزرية الصغيرة النامية	**١٠٣**	**١٠٩**	**١١١**	**١١٣**	**١١٤**
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	**٩٧**	**٩٦**	**١٠١**	**١٠٢**	**١٠٥**
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط	**١٠٧**	**١٠٧**	**١١٠**	**١١٢**	**١١٤**
البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي	**١٠٤**	**١٠٣**	**١٠٦**	**١٠٨**	**١١٠**
أفريقيا	**١٠٨**	**١١٠**	**١١٣**	**١١٥**	**١١٧**
أفريقيا الشمالية	١٣٨	١٣٩	١٣٩	١٤١	١٤٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠٠	١٠٣	١٠٨	١٠٩	١١١
آسيا	**١٠٧**	**١١١**	**١١٣**	**١١٦**	**١١٧**
القوقاز وآسيا الوسطى		١٠٥	١١٨	١٢٠	١٢٥
آسيا الشرقية	١٠٧	١١٨	١١٩	١٢٤	١٢٤
جنوب شرقي آسيا	٩٩	١٠٦	١١٢	١١٦	١٢١
آسيا الجنوبية	١٠٦	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٨
آسيا الغربية	١٤٢	١٣٥	١٣٥	١٣٤	١٣٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**١١٧**	**١٢١**	**١٢٤**	**١٢٥**	**١٢٧**
البحر الكاريبي	١٠١	١٠٩	١١٠	١١٢	١١٤
أمريكا اللاتينية	١١٨	١٢٢	١٢٤	١٢٦	١٢٨
اوسيانيا	**١١٣**	**١١٢**	**١١٥**	**١١٦**	**١١٦**

ملاحظة: * إسقاطات.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٨

حصّة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات انخفضت في معظم الأقاليم منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ما يشير إلى تحسّن نوعية النظم الغذائية

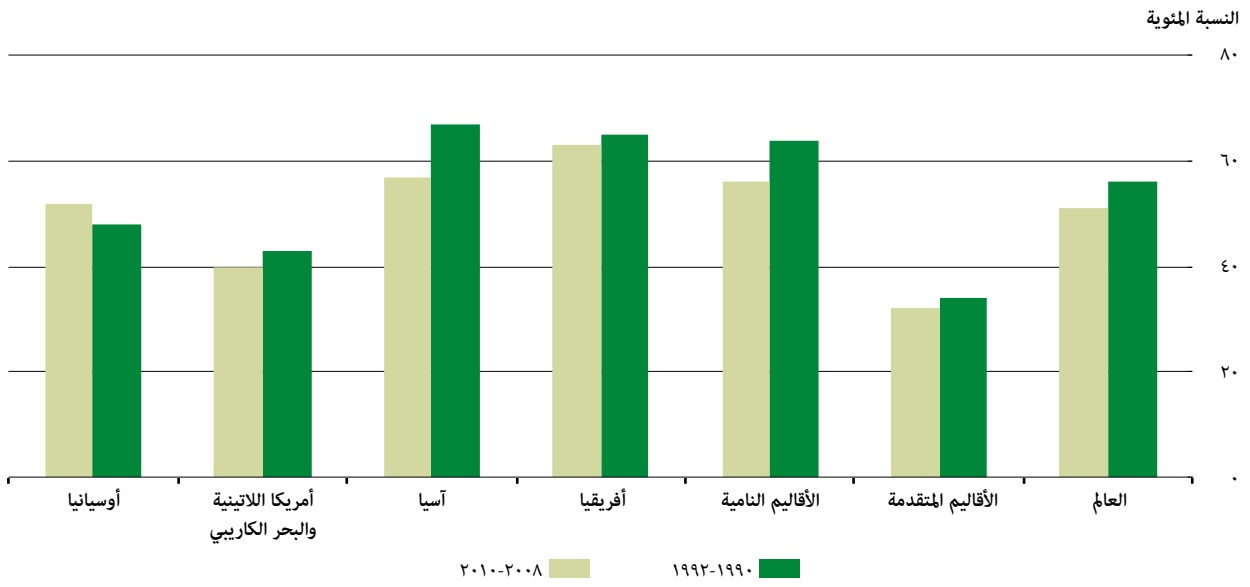

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الوصول إلى الأغذية: تحسّن ملحوظ يتماشى مع عملية الحد من الفقر

تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية إلى ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي. ويحدَّد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. أمّا الوصول المادي فيحدَّد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات وسكك الحديد والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهّل عمل الأسواق. ولمداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ويمكن للتحسينات الحاصلة على مستوى الوصول الاقتصادي أن تنعكس على شكل انخفاض في معدلات الفقر. فسجلت معدلات الفقر ونقص التغذية انخفاضات على مدى السنوات العشرين المنصرمة لكن بنسب مختلفة. فبين ١٩٩٠ و٢٠١٠، تراجعت معدلات نقص التغذية من ٢٤ إلى ١٥ في المائة في الأقاليم النامية ككلّ في حين أن معدلات الفقر تراجعت من ٤٧ إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٨ (الشكل ٩).

ويمكن تحديد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال أسعار الأغذية وقدرة السكان الشرائية. فالمؤشر المحلي لأسعار الأغذية الذي يعرّف بنسبة معادل القدرة الشرائية الغذائية إلى معادل القدرة الشرائية بشكل عام، يسجّل تكلفة الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك. وعرفت هذه النسبة

الشكل ٩

اتجاهات تحقيق غاية الهدف الإنمائي ١ والتقدّم الفعلي على صعيد المؤشرات الأساسية، كل الأقاليم النامية

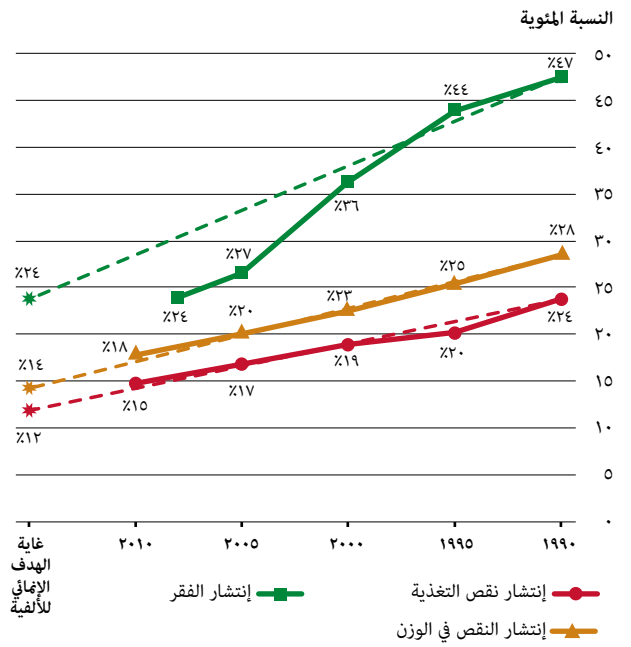

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ١٠

تطوّر مؤشر سعر الغذاء المحلي في الأقاليم المختارة

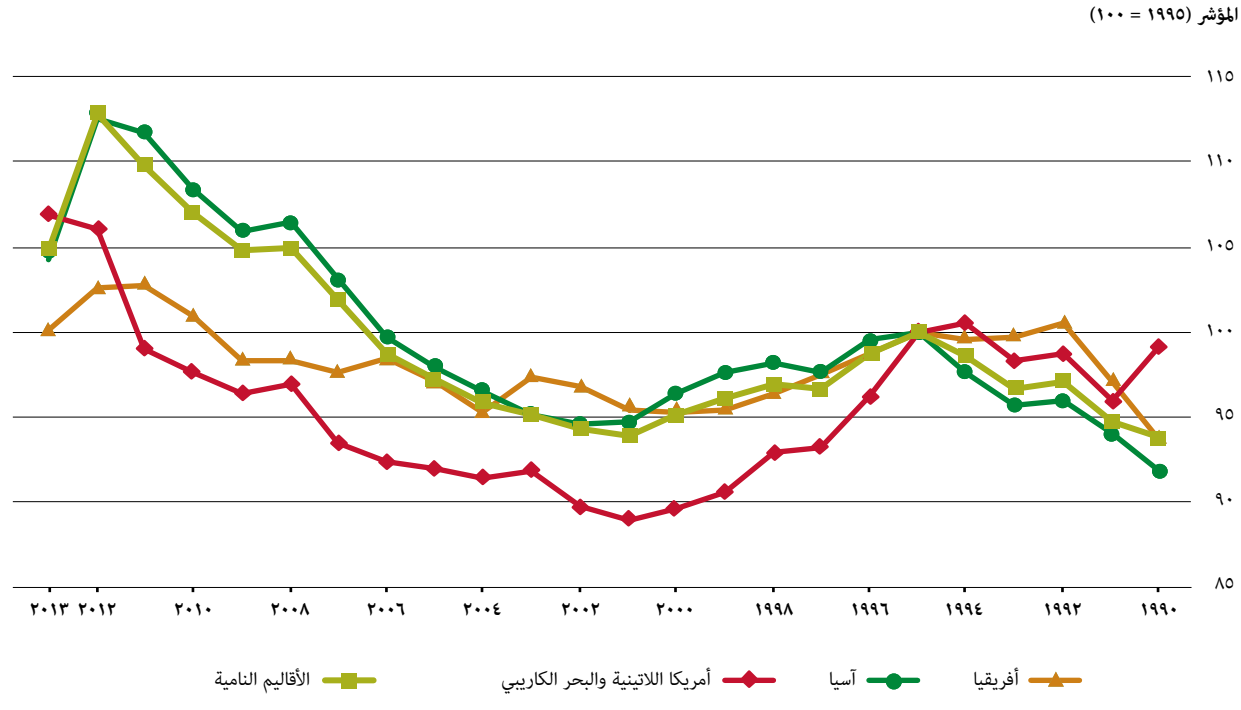

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

اتجاهاً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠١، لكنها استقرّت الآن على مستويات تتسق مع الاتجاهات على المدى الأطول لمعظم الأقاليم (الشكل ١٠).

استخدام الأغذية: تحسينات ملحوظة على صعيد المحددات والنتائج

ينطوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين. الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة. وهي تتضمن الهزال (أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول) والتقزّم (أي انخفاض الطول بالنسبة إلى السنّ) والنقص في الوزن (أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى السنّ). وتُعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعّالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعّال.

وتعطي مؤشرات النتائج المتعلّقة باستخدام الأغذية فكرة عن تأثير عدم كفاية المتناول من الأغذية وتردي الأوضاع الصحية. فالهزال على سبيل المثال يأتي نتيجة عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى القصير أو نتيجة الإصابة بمرض أو التهاب، في حين أن التقزّم غالباً ما ينجم عن عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى الطويل، و/أو عن الالتهابات المتكررة و/أو الحالات المتكررة من نقص التغذية الحاد.

ولقد شهدت معدّلات انتشار التقزّم ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً في جميع الأقاليم النامية منذ ١٩٩٠ مما يشير إلى تحسّن التغذية نتيجة تعزيز توافر الأغذية والقدرة على الحصول عليها (الشكل ١١). ويبرز الشكل ١١ أن التقدم المحرز في الحد من انتشار التقزّم كان محدوداً بعض الشيء مقارنة بذلك المحرز بالنسبة الى الحد من نقص الوزن في معظم المناطق. وفي المقابل مازالت العديد من البلدان في أفريقيا تسجّل معدلات انتشار تصل إلى عتبة الـ٣٠ في المائة أو أكثر وهو ما تصنّفه منظمة الصحة العالمية على أنه مرتفع أو مرتفع جداً[٣]. وتتركز أشدّ البلدان تضرراً في شرق أفريقيا ومنطقة الساحل. وتسجّل بعض البلدان في آسيا الجنوبية معدلات تقزّم تصل إلى عتبة الـ٥٠ في المائة.

ولا يترافق التقدم من حيث توافر الأغذية والوصول إليها دائماً مع التقدم في استعمال الأغذية. ويُبرز ذلك إلى حد ما طبيعة سوء التغذية وارتباطها بمؤشرات قياسات الجسم البشري التي لا تظهر آثار انعدام الأمن الغذائي فحسب بل آثار الصحة السيئة والأمراض على غرار الإسهال والملاريا وفيروس ومتلازمة نقص المناعة البشرية والسلّ. ويشكّل التقزّم بشكل خاص أحد أعراض نقص التغذية التي لا يمكن عكس اتجاهها مما يعني أن التحسينات لن تكون ظاهرة إلا على مدى فترة زمنية أطول.

ويشكّل النقص في الوزن مؤشراً مباشراً وأكثر مراعاةً بكثير لاستخدام الأغذية، إذ يبرز التحسينات بشكل أسرع من التقزّم. لكن، ولكن هنا أيضاً، تحجب التغييرات الحاصلة على المستوى العالمي التباينات الكبيرة بين الأقاليم. وبفضل التحسينات في البلدان الآسيوية بشكل أبرز تم الحد من انتشار النقص في الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة. وفي حين ما زالت آسيا كإقليم تسجّل فيها أعلى معدلات انتشار النقص في الوزن لدى الأطفال ما دون عمر ارتياد المدرسة، سجّلت آسيا أعظم تقدم منذ عام ١٩٩٠ مع انخفاض معدلات الانتشار من ٣٣ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة عام ٢٠١٠. وكان التقدم أبطأ في أفريقيا حيث انخفضت معدلات الانتشار من ٢٣ إلى ١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ (الشكل ١١).

ويتأثر استخدام الأغذية بطريقة معالجتها وتحضيرها وتخزينها. وتشكّل الصحة الجيدة شرطاً مسبقاً ليتمكن جسم الإنسان من امتصاص المواد المغذّية بفعالية فيما تساعد الأغذية النظيفة على الحفاظ على جسم صحي. والوصول إلى المياه النظيفة أمرٌ محوريٌّ لتحضير الأغذية الصحية والنظيفة والحفاظ على جسم صحي.

الشكل ١١

إنتشار التقزّم والنقص في الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة بحسب الأقاليم

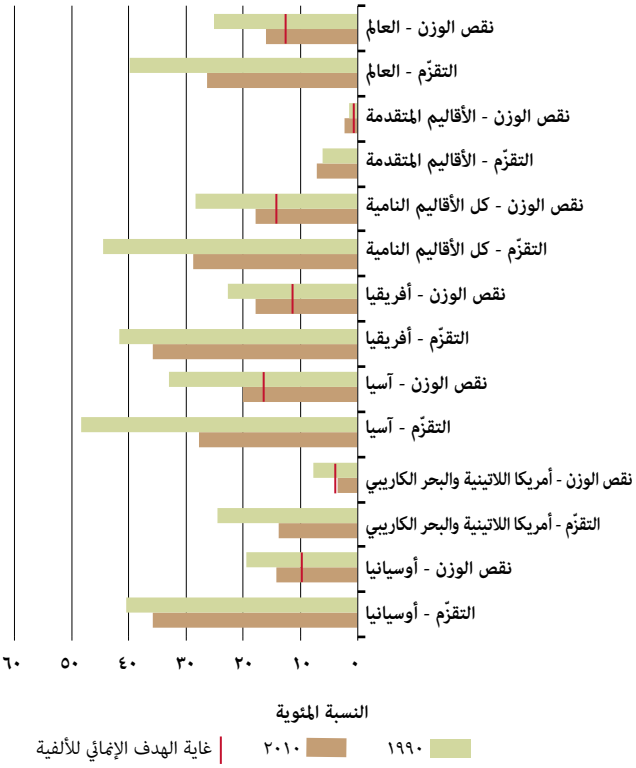

المصدر: قاعدة البيانات العالمية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن التغذية، مراجعة العام ٢٠١١ (أنجزت في يوليو/تمّوز ٢٠١٢).

الشكل ١٢

أحرز تقدم واسع في مجال في توفير الوصول إلى إمدادات المياه المأمونة

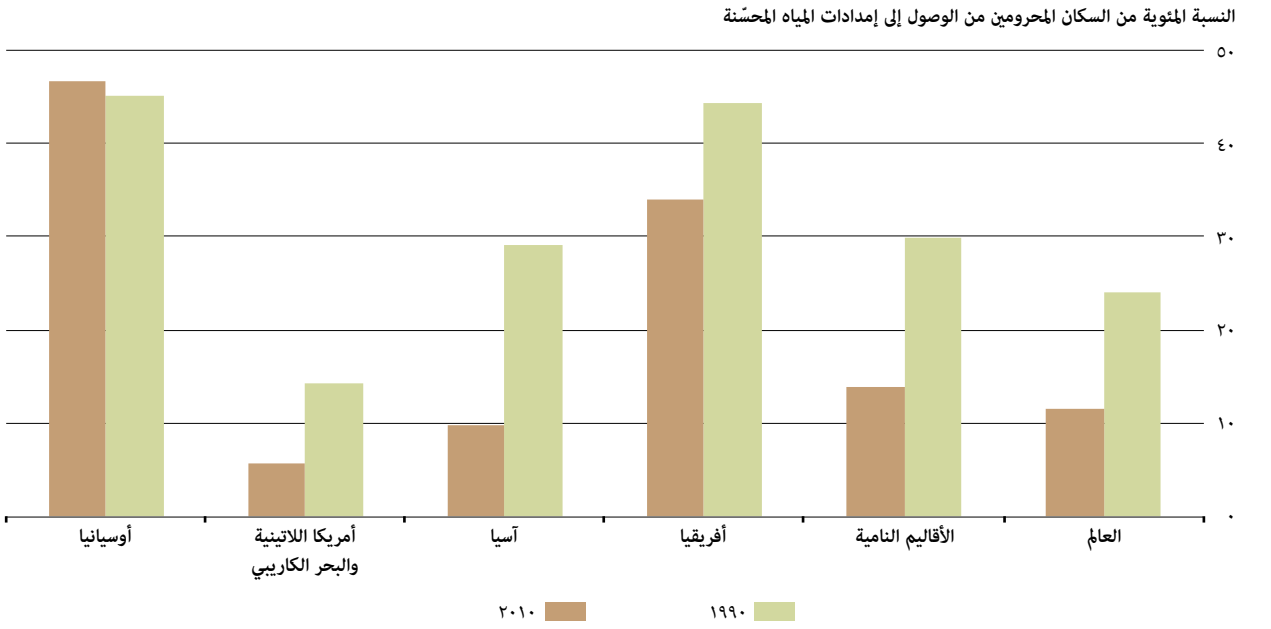

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وشهدت السنوات العشرون الماضية تقدماً ملحوظاً في هذا المجال إذ انخفضت نسبة سكان العالم الذين لا يصلون إلى مياه الشرب المناسبة من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة عام ٢٠١٠. وبالتالي فقد تم تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية على المستوى العالمي. غير أن التقدّم المحرز اتسم، مرّةً أخرى، بالتفاوت بين الأقاليم وكان محدوداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل ١٢). وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن ٦١ في المائة فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يصلون إلى إمدادات المياه المحسّنة مقابل ٩٠ في المائة في أفريقيا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومعظم بلدان آسيا. ويوجد تفاوت مماثل ضمن البلد الواحد، لا سيما بين المناطق الريفية والحضرية.

الاستقرار: التعرّض للمخاطر على المدى القصير قد يهدد التقدم على المدى الطويل

تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرّض للمخاطر ومداها. وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهّزة للريّ ما يوفّر مقياساً لمدى التعرّض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية. وثمّة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرةً على الأمن الغذائي مثل تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات. وتغطي مجموعة المؤشرات عدداً من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي.

ومن غير الممكن القيام باستعراض شامل ودقيق لإجراءات الاستقرار بسبب ضيق المجال. لذا سيدور مضمون الفقرات التالية حول جانبين مهمين للاستقرار، أي إمدادات الأغذية واستقرار أسعارها.

وقد دفعت الاتجاهات غير القابلة للتوقع في أسواق الأغذية الدولية بقضية هشاشة الأمن الغذائي إلى مقدّمة النقاش حول السياسات الغذائية. غير أن البيانات المتاحة حديثاً حول التغيرات في أسعار المستهلك بالنسبة الى الأغذية تشير إلى أن التغيرات في أسعار الأسواق الدولية للسلع قد يكون لها أثر أقل على أسعار المستهلك مما كان متوقعاً في البداية (راجع القسم "ما كان وقع تقلّبات الأسعار خلال السنوات الماضية؟"، الصفحة ١٣). وفي الأماكن التي أدت فيها صدمات الأسعار العالمية إلى تقلّبات محليّة كبيرة، واجه منتجو الأغذية خطر خسارة رأس المال والمدخلات التي استثمروها. أمّا القدرة الضعيفة لصغار المنتجين، مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، على التأقلم مع تأرجح أسعار المدخلات والمخرجات الكبير فتجعلهم يبتعدون عن المخاطرة وتحد من ميلهم إلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة والاستثمار فيها وأخيراً تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الإجمالي.

الشكل ١٣

إنتاج الغذاء تغيّر بشكل كبير في الأقاليم النامية منذ عام ١٩٩٠ مع تباينات إقليمية ملحوظة

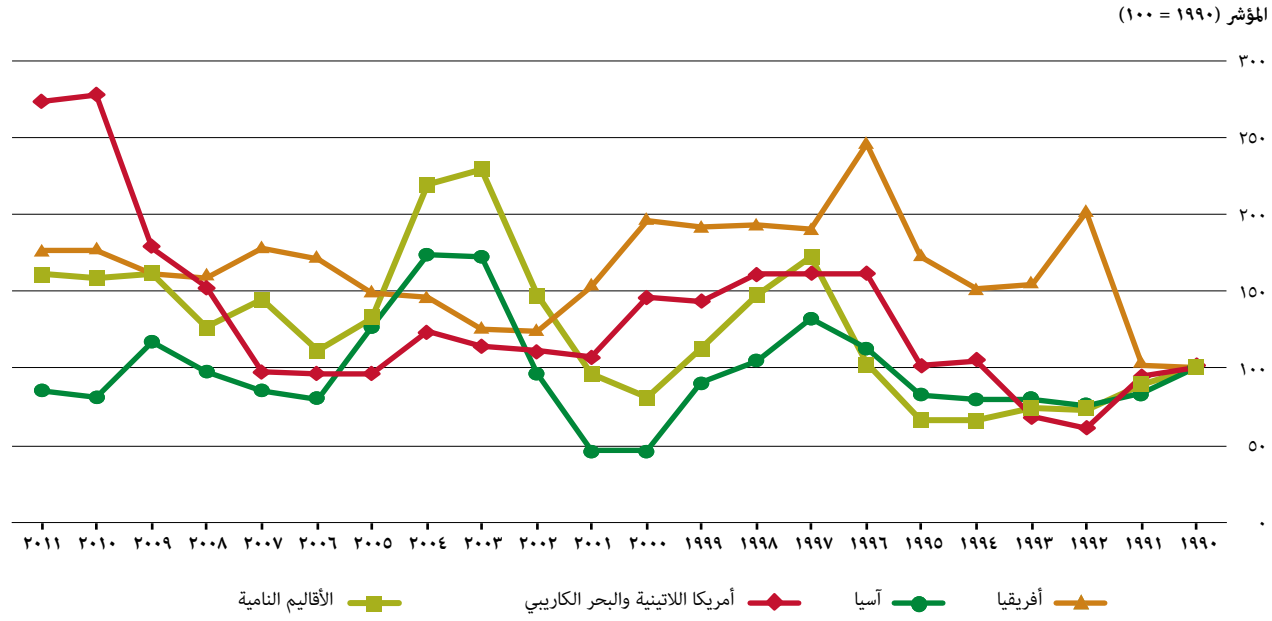

ملاحظة: الرقم الإشاري لإنتاج الأغذية في السنة t يحتسب على أنه انحراف الخطأ المعياري من اتجاهات السنوات الخمس الماضية. وهو اتجاه إسمي متعدد من الدرجة ٣ على الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١١.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ومع تأرجح الأسعار، شهدت إمدادات الأغذية تقلبات أكثر من المعتاد في السنوات الأخيرة. لكن هناك أدلة تشير إلى أن التقلبات في الإنتاج أدنى من تقلبات الأسعار، وتقلّبات الاستهلاك أدنى من تقلبات الإنتاج والأسعار معاً. ومن بين الأقاليم الرئيسية، عرفت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي أوسع تقلّبات في الإمدادات الغذائية منذ ١٩٩٠ في حين أنها كانت أصغر في آسيا. وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أبرز التقلبات التي طرأت على انتاج الغذاء للفرد الواحد (الشكل ١٣).

ويزداد اعتبار بُعد الأمن الغذائي المتعلّق بالهشاشة من حيث التغيّر المناخي. فقد ازداد عدد الظواهر المناخية الشديدة كالجفاف والفيضانات والأعاصير في السنوات الأخيرة وتفاقمت عدم القدرة على توقع الأنماط المناخية ما أدى إلى خسارات كبيرة في الإنتاج وإلى انخفاض المداخيل في المناطق المعرّضة لهذه الظواهر. ولعبت أنماط الطقس المتغيّرة دوراً في ارتفاع مستويات أسعار الأغذية وتقلبها. وتأثر أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والمستهلكون الفقراء بشكل خاص بوقع هذه التغيّرات المفاجئة.

وقد يلعب التغيّر المناخي دوراً أبرز في العقود القادمة. وسيشكّل الحد من آثاره والحفاظ على الموارد الطبيعية أهدافاً أساسية لا سيّما في مجال إدارة الأراضي والمياه ومغذيات التربة والموارد الوراثية. ويجب تركيز عملية تحسين إدارة الموارد الطبيعية على الحد من التقلبات على مستوى المخرجات الزراعية وعلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والتغيّر المناخي الطويل الأمد.

وتتجاوز الحاجة الملحّة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية مجال الزراعة بكثير. إذ تؤدي الغابات والأشجار من خارج الغابات دوراً كبيراً في حماية موارد التربة والمياه. فهي تعزز خصوبة التربة وتضبط المناخ وتوفّر موئلاً للملقحات البرية ومفترسات الآفات الزراعية. وتساعد على إضفاء الاستقرار على المخرجات الزراعية وتوفّر الحماية في وجه الظواهر المناخية الشديدة. ووفقاً لتقرير المنظمة تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٠[٤] يتم إدارة ٨ في المائة من غابات العالم (أي ٣٣٠ مليون هكتار) بغية تحقيق أهداف الحفاظ على المياه والتربة على وجه التحديد. فهي لا تؤمن مجموعة واسعة من الأغذية ذات القيمة التغذوية العالية على أساس منتظم فحسب، بل تساعد كذلك على حماية الوصول إلى الأغذية في شكل مكمّلات غذائية خلال الفترات التي تتميّز بالعوائد المنخفضة والكوارث الطبيعية والمصاعب الاقتصادية.

تسليط الضوء على الروابط بين مجموعة المؤشرات

يتعمّق القسم التالي المعنون "أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني"، الصفحات ٢٩ إلى ٤٢، بشكل أكبر في العلاقات القائمة بين مختلف مؤشرات الأمن الغذائي. وتشكّل مصفوفة الارتباطات بين المؤشرات نقطة انطلاق (الشكل ١٤)[٥]، يليها تحليل على المستوى القطري بشأن أوجه التشابه والتباين الأساسية الموجودة بين المؤشرات. فعلى سبيل المثال تطرح معدلات توافر الأغذية

الشكل ١٤

ارتباط مصفوفة مؤشرات الأمن الغذائي الأساسية، كل الأقاليم النامية

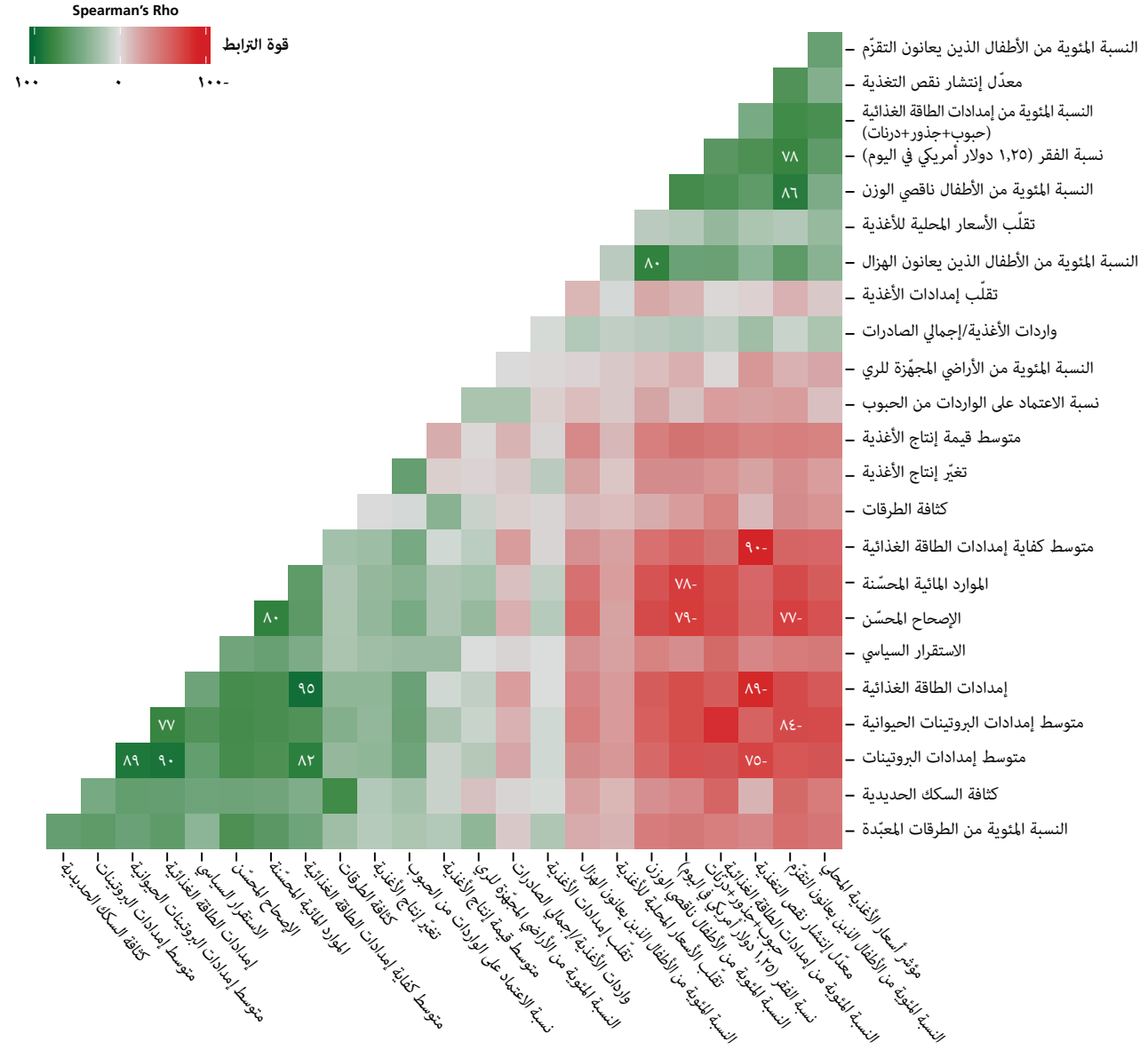

ملاحظة: العناوين الوصفية الكاملة لكل مؤشرات الأمن الغذائي واردة في الشكل ٧ من الصفحة ١٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المرتفعة المقترنة بمعدلات الاستخدام المنخفضة أسئلةً عمّا يحول دون استعمال الأغذية المتوافرة بشكل فعّال. والأمر ينطبق أيضاً بالنسبة لمعدلات نقص التغذية المرتفعة المتزامنة مع معدلات الفقر المنخفضة التي تطرح أسئلةً عن السبب الكامن وراء فشل الفقراء في الحصول على الأغذية. وقد تطرح أوجه الاختلاف مشاكل محتملة متعلقة بالقياس. وأيّاً كان الحال، تساعد الانحرافات على بلورة أجندة للبحث في أسباب وتبعات انعدام الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة المتعلّقة بالقياس.

وتسلط اللمحات الواردة في هذا القسم الضوء على ستة بلدان وهي بنغلاديش وغانا ونيبال ونيكاراغوا وطاجيكستان وأوغندا، ويتم تفصيلها في دراسات الحالة المعروضة في القسم التالي المعنون "أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني" الصفحات ٢٩ إلى ٤٢. وقد تم انتقاء هذه البلدان لعدد من الأسباب منها أنها غالباً ما تظهر انحرافات عن الارتباطات النموذجية بين مؤشرين خاصين بالأمن الغذائي.

السؤال ١: هل ينطوي تحسين الوصول إلى الأغذية على استخدامها بشكل أفضل؟

تنطبق هذه الحالة على العديد من البلدان. فمن الشائع أن يقابل مستوى المتناول من الطاقة الغذائية المنخفض، كما تظهره معدلات انتشار نقص التغذية العالية، معدلات مرتفعة لأشكال أخرى من سوء التغذية. وعموماً يتم الربط بين الحد من نقص التغذية والتحسينات في الحالة التغذوية العامة للسكان (الشكل ١٥)، على الرغم من أن الربط يكون ضعيفاً نوعاً ما مع وصول معامل التحديد إلى ٢٨ في المائة فقط.

ويشير انخفاض معامل التحديد إلى الاستثناءات المتواترة لقاعدة انخفاض نقص التغذية مقابل انخفاض التقزّم إذ تشذّ بلدان عديدة في أفريقيا الشمالية وآسيا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن هذه القاعدة. وتشكل غانا أحد البلدان التي تشذّ عن القاعدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث وصل معدّل انتشار نقص التغذية إلى ما دون سن الخامسة في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لكن التقارير تبيّن أن أكثر من ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم. وينسحب هذا المشهد على نيبال. أمّا مالي فتعتبر حالةً قصوى: إذ وصل انتشار نقص التغذية إلى ٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بحسب التقديرات، في حين أن ٣٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم. ويصحّ الأمر بالنسبة إلى فييت نام حيث وصل انتشار نقص التغذية إلى ٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في حين أن ٣٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم.

وقد تدعو حالات انخفاض معدلات نقص التغذية بشكل نسبي وارتفاع معدّلات سوء التغذية إلى اتخاذ تدابير سياساتية ووضع برامج

الشكل ١٥

العلاقة بين إنتشار نقص التغذية والنسبة المئوية للأطفال دون سنّ ارتياد المدرسة الذين يعانون التقزّم ضعيفة جداً

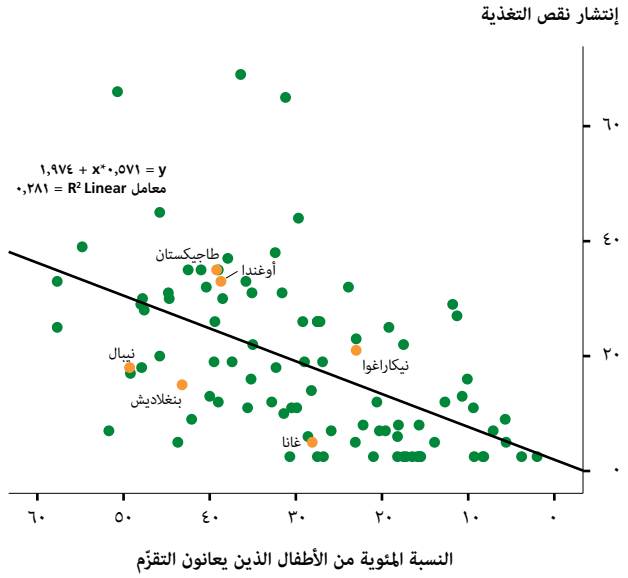

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

ذات صلة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الأغذية الآمنة والمغذّية وتعزيز التنوع في النظم الغذائي وتحسين سلامة الأغذية ودعم النظافة. والتقزّم بشكل خاص قد يأتي نتيجةَ حالات متكررة من الهزال الذي من الممكن أن يكون قد حصل منذ فترة قريبة لتكون الآثار ما زالت ظاهرة على الرغم من التحسّن العام على صعيد الأمن الغذائي. وقد تشهد البلدان حيث انخفضت معدلات نقص التغذية بشكل ملحوظ في فترة زمنية قصيرة مثل هذه الحالات.

السؤال ٢: هل تنطوي زيادة توافر الأغذية على انخفاض معدلات نقص التغذية؟

عموماً، تسجّل البلدان ذات الإمدادات الغذائية التي تفوق كمية الأغذية التي يحتاج إليها السكّان مستوياتٍ منخفضة من نقص التغذية وقصور التغذية. ويتجلّى ذلك بوضوح، على سبيل المثال، عندما يتم وضع انتشار نقص التغذية مقابل كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة (الشكل ١٦) ومن خلال التحاليل القطرية المفصّلة المعروضة في القسم التالي.

والربط بين توافر الأغذية الذي يقاس عن طريق كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة وانتشار نقص التغذية متصلٌ جزئياً ببناء المؤشرات. وتعبّر كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة عن إمدادات الطاقة الغذائية على شكل نسبة مئوية من معدل الاحتياجات

الشكل ١٦

كفاية إمدادات الأغذية وإنتشار نقص التغذية مرتبطان بشدة

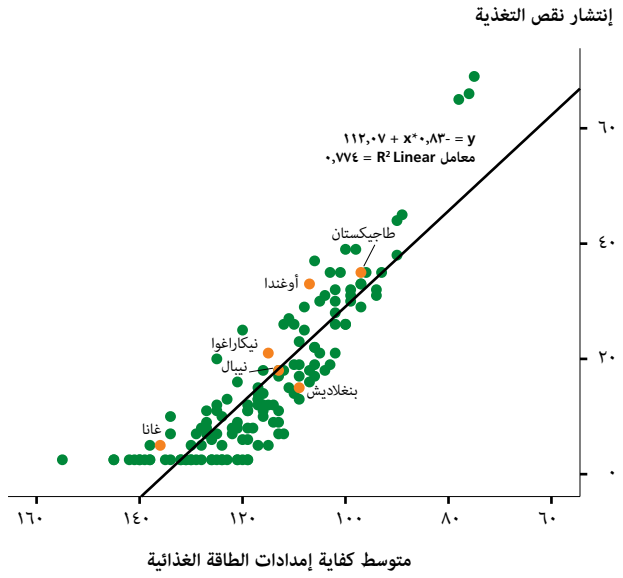

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

من الطاقة الغذائية، وبالتالي يظهر هذا المؤشر العناصر المستخدمة في قياس نقص التغذية. وتشير أوجه التباين الأخرى إلى الفروق المتعلّقة بالوصول إلى الأغذية (القياسات الخاصة بالتوزيع في مؤشر انتشار نقص التغذية) وإلى ارتكاز انتشار نقص التغذية على الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية.

السؤال ٣: هل ينطوي ارتفاع توافر الأغذية على استخدام أفضل لها؟

في العديد من البلدان، يكون هذا الربط صحيحاً عندما تُقارَن المؤشرات الدالة على استخدام الأغذية، مثل نسبة التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة، بمؤشرات توافر الأغذية مثل كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية (الشكل ١٧). وتنطبق هذه الحالة على معظم البلدان المذكورة في القسم التالي لا سيما بنغلاديش وغانا ونيبال. إلا أنها تصح أيضاً في عدّة بلدان أفريقية منها بنن وغينيا بيساو ومالي والنيجر التي تسجّل جميعها نسب تقزّم تصل إلى ٥٠ في المائة. وفي هذه الحالات، لم تُتَرجَم الإمدادات الغذائية الوفيرة إلى استخدام أفضل للأغذية وإلى تحسن التغذية. وهذا يشير إلى أن تدخلات السياسة العامة التي من شأنها تحسين هذه الجوانب من الأمن الغذائي قد تعود بفوائد كثيرة. وبحسب السياق المحلّي، فقد تندرج السياسات الرامية إلى تحسين التغذية، والدعم لزيادة التنوع الغذائي وبرامج المكملات الغذائية في إطار هذه الإجراءات.

وتشير النتائج على المستوى القطري إلى أنه غالباً ما يرتبط انخفاض النوعية الغذائية باستخدام سيئ للدخل ولا سيما بارتفاع نسب التقزّم (الشكل ١٨). ويتأكّد هذا الاستنتاج في التحليل الأكثر تعمّقاً المعروض في دراسات الحالة القطرية الواردة لاحقاً في هذا التقرير. لكن أوغندا تشكّل استثناءً لأن النظم الغذائية فيها متنوّعة تقليدياً. وتُستمد الطاقة من أغذيةٍ غير الحبوب والجذور والدرنات كالموز الهندي مثلاً.

وتمثّل بوروندي وباكستان استثناءين آخرين ذلك أن السعرات الحرارية من الأغذية الأساسية تشكّل أقل من ٥٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية في هذين البلدين، إلا أن انتشار التقزّم مرتفع، فيصل إلى ٥٠ في المائة في بوروندي و٤٣ في المائة في باكستان. ولا تتاح النظم الغذائية المتوازنة في باكستان للشرائح الفقيرة من السكان التي تعتمد على بعض الأغذية الأساسية الغنية بالنشويات. وقد تدعو الحاجة بالتالي إلى وضع سياسات تعزز دعم شبكات الأمان ووصول الفقراء إلى الأغذية الأكثر تنوّعاً وتغذية. وتَبرز الحاجة أيضاً إلى الاستثمار في خدمات التعليم والصحة. وقد تكون الممارسات الفضلى في الرضاعة وتوفير الأغذية المدعّمة على القدر نفسه من الأهمية. غير أن الكمية الإجمالية للأغذية المتاحة في بوروندي تعتبر منخفضةً حتى أن الإمدادات الغذائية الموزّعة بالتساوي قد لا تساعد على الحؤول دون النتائج السلبية في قياسات الجسم البشري كارتفاع معدلات انتشار التقزم مثلاً. وفي هذا السياق، تشمل

الشكل ١٧

العلاقة بين كفاية إمدادات الأغذية والتقزّم ضعيفة

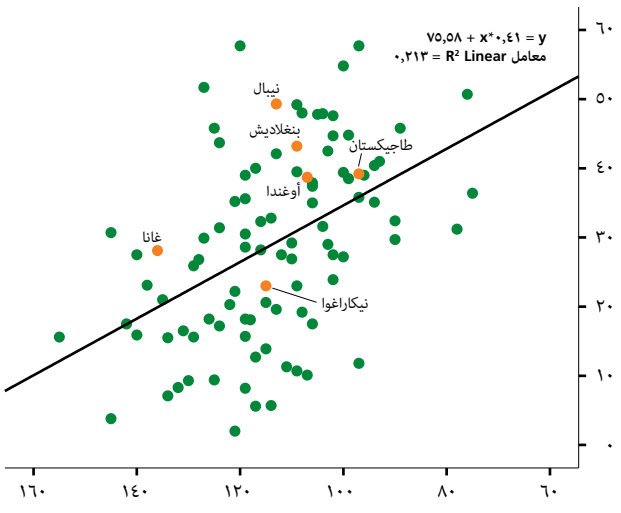

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

السياسات الواجب النظر فيها إعطاءَ الأولوية لزيادة الإمدادات الغذائية من خلال زيادة الإنتاج وإذا أمكن من خلال زيادة الواردات أيضاً.

السؤال ٤: هل ينطوي الحد من الفقر على الحد من الجوع دائماً؟

للفقر دور مهمٌ في بعد الأمن الغذائي الخاص بالوصول إلى الأغذية. فقد انخفضت معدلات الفقر المدقع الذي يقاس بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بـ ١,٢٥ دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد بشكلٍ ملحوظ منذ ١٩٩٠ على الرغم من التفاوت بين الأقاليم والبلدان[٦]. وفي عام ١٩٩٠، وصلت نسبة الأشخاص الذي يعيشون في حالات الفقر المطلق إلى ٤٨ في المائة في الأقاليم النامية. وفي حين شهدت الصين وغيرها من بلدان آسيا الشرقية الانخفاض الأبرز في نسب الفقر، كان الانخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الجنوبية أقل بكثير. وعموماً، تشير التقديرات الأولية إلى أن العالم النامي حقق عام ٢٠٠٨ غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف، مع وصول نسبة الأشخاص الذين يعيشون بـ١,٢٥ دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد إلى ٢٤ في المائة.

ويرتبط ارتفاع مستويات الفقر بارتفاع معدّل انتشار نقص التغذية (الشكل ١٩)، على الرغم من غياب الارتباط المباشر بين الجوع والفقر المدقع. فعلى سبيل المثال لا تشير مستويات الفقر المدقع المنخفضة بالضرورة إلى مستويات منخفضة من نقص التغذية كما هي الحال في طاجيكستان. فالبلد يتسم بمستويات منخفضة من الإنتاج الزراعي وفي الوقت عينه يبدو أن للغذاء دوراً بارزاً بين السلع الأساسية لأعدادٍ كبيرةٍ من السكان. وفي ظروف مماثلة، قد يفضي تعزيز الإنتاجية وفعاليةٍ نظم توزيع الأغذية وقدرتها على توفير ما يكفي من الأغذية السليمة والمغذية التي يمكن للمستهلكين الوصول إليها، إلى نجاحات سريعة في مكافحة الفقر والجوع على حدٍ سواء.

وفي بلدان أخرى، ترتبط مستويات الفقر المدقع المرتفعة بانخفاض مستويات استخدام الأغذية نتيجة عوامل كعدم توافر إمدادات المياه المأمونة والإصحاح. وتشمل الأمثلة بلداناً مثل تشاد وهايتي وليبيريا وموزامبيق إلى جانب بنغلاديش وغانا المندرجتين ضمن لائحة البلدان التي سيتناولها القسم التالي. وفي البلدان التي تنخفض فيها نسب انتشار نقص التغذية نسبياً، تقترب نسبة كبيرة من السكان من مستوى الدخل الذي يجعل طلبهم على سلامة الأغذية والنظافة يرتفع أسرع من طلبهم على المزيد من السعرات الحرارية الأساسية.

وتسجّل بلدان أخرى مستويات عالية من الفقر المدقع ومستويات منخفضة نسبياً من نقص التغذية منها نيبال وسوازيلند وفييت نام. وهذا المزيج أكثر شيوعاً من ذلك الذي يسجّل فيه انعدام الأمن الغذائي مستويات أعلى من مستويات الفقر. وفي هذه البلدان، يقل ارتباط أسباب الفقر الأساسية بإنتاج الغذاء ونظم التوزيع مباشرةً لترتبط على الأرجح بأنشطة اقتصادية أخرى. وبالتالي قد تحتاج استراتيجيات الحد من الفقر إلى التركيز على نقاط الدخول غير المتعلّقة بالأغذية والزراعة.

الشكل ١٨

الزيادة في نسبة الأغذية النشوية في النظم الغذائية قد تؤدي إلى تفاقم التقزم

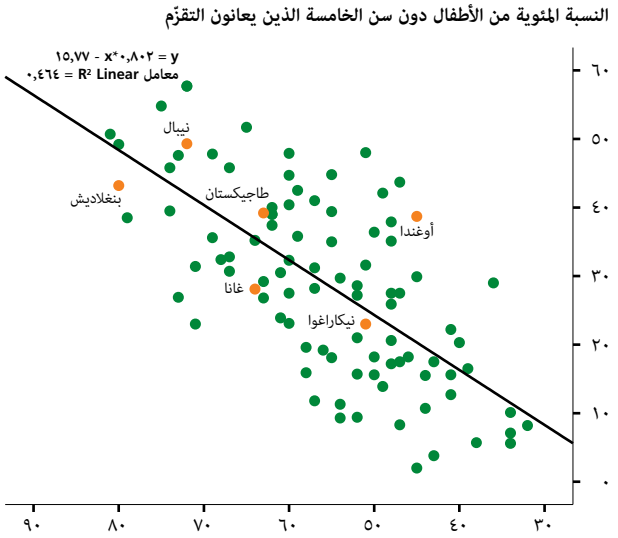

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

الشكل ١٩

معدلات نقص التغذية والفقر عادةً ما تترابط على المستوى القطري على الرغم من بعض الاستثناءات

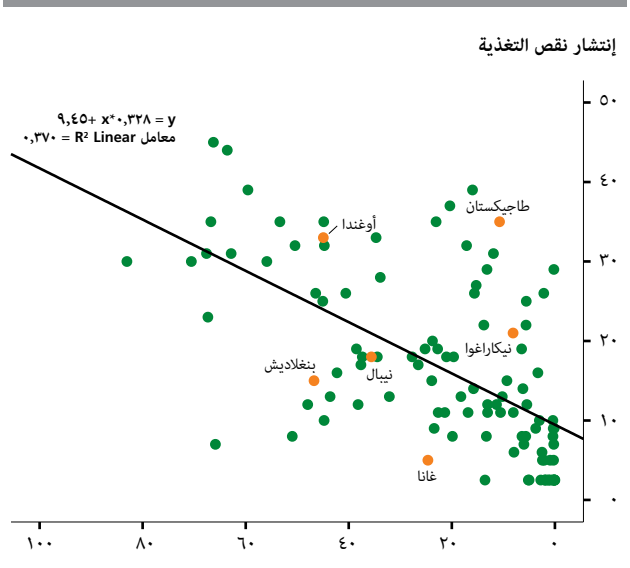

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وحيث ينتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر، يصبح ارتباطه بالفقر أضعف. وأسباب ذلك متعددة. فالمستهلكون الأيسر حالاً نسبياً قد يخصصون جزءاً من دخلهم الإضافي لشراء السلع غير الغذائية مثل الهواتف النقّالة على سبيل المثال (وهي أداة تواصل ضرورية بشكل متزايد) أو للانتقال إلى الأغذية ذات التكلفة الأعلى على غرار الانتقال من الكسافا إلى الأرز أو من الحبوب إلى المنتجات الحيوانية. وقد لا يُحدث هكذا انتقال أية زيادة في متناول الطاقة أو أي تحسّن تغذوي على الإطلاق.

أخيراً، يشير فحص للبيانات القطرية المتوافرة عن قرب إلى مشاكل محتملة في القياس. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الأشخاص الذي يعيشون في الفقر المدقع في نيكاراغوا عام ٢٠٠٥ إلى ١٢ في المائة بحسب التقديرات، في حين أن ٢٥,٥ في المائة من الأشخاص كانوا يعانون نقص التغذية المزمن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وتفيد البراهين بأن هذا التفاوت ينمّ عن ميزة خاصة متعلّقة بتوزيع الأشخاص حول عتبة الفقر المدقع – ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم الواحد - وبمتناول الطاقة الغذائية لديهم. وبالنسبة إلى العديد من الأشخاص، قد تكفي الكميات الصغيرة من المال لمساعدتهم على الإفلات من الفقر المدقع ولكن ليس من الجوع. ففي نيكاراغوا عام ٢٠٠٥ مثلاً، كان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون بما يربو بقليل على ٩ كوردوبا في اليوم الواحد، أي ما يعادل ١,٢٥ دولار أمريكي وما يكفي لشراء ٤٥٩ ١ كيلو سعرة حرارية فقط، مقارنةً بالحد الأدنى لمتطلبات الطاقة الغذائية الذي حددته المنظمة والبالغ ٨١٩ ١ كيلو سعرة حرارية في اليوم. لكن العديد من الأشخاص يجدون أنفسهم فوق عتبة خط الفقر المدقع بقليل: فحوالي ٣٢ في المائة من سكّان نيكاراغوا كانوا يعيشون بنحو ١٤,٦ كوردوبا (دولارين أمريكيين) أو أقلّ عام ٢٠٠٥. وعليه، يتمركز ٢٠ في المائة من السكان بين خط الفقر المدقع وخط الفقر. وفي عام ٢٠٠٥، كان مبلغ ١٤,٦ كوردوبا في المتوسط كفيلاً بشراء ٧٩٢ ١ كيلو سعرة حرارية، أي أقل من الحد الأدنى الضروري للقيام بأنشطة خفيفة والتمتّع بالحد الأدنى من الوزن المقبول.

الرسائل الرئيسية

- **الأمن الغذائي حالة معقّدة يمكن الإحاطة بأبعادها – التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار - على نحو أفضل من خلال مجموعة من المؤشرات.**

- **خلال السنوات العشرين الماضية، ارتفع توافر الأغذية في البلدان النامية على نحو أسرع من متوسط الاحتياجات من الطاقة الغذائية وتحسّنت نوعية النظم الغذائية. وينعكس الوصول الاقتصادي الأفضل إلى الأغذية في شكل تغيرات في معدّلات الفقر التي انخفضت بالتوازي مع معدلات نقص التغذية خلال الفترة عينها، على الرغم من تفاوت السرعة. وأدّت الاتجاهات غير القابلة للتوقع في أسواق الأغذية العالمية إلى وضع مسألة الهشاشة في مقدّمة المناقشات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي. وفي حين واجه منتجو الأغذية المخاطر العالية، كان أثر تقلبات الأسعار وارتفاعها الحاد محدوداً أكثر مما كان متوقعاً في البداية.**

- **يميل الجوع إلى الانتشار على نطاق واسع في البلدان التي لديها مستويات فقر عالية. ومن المحتمل أن يكون الجوع أشدّ وطأةً من الفقر لا سيما عندما يصل كلاهما إلى مستويات عالية. ونظراً إلى أن الأغذية تشكّل إحدى الحاجات الأساسية الأكثر استجابةً لمستوى الدخل، يصبح تعزيز المداخيل وتأمين شبكات الأمان الاجتماعي سبيلاً للحد من الجوع. وفي الأماكن التي يقل فيها انتشار نقص التغذية مقابل الفقر، تدعو الحاجة إلى القيام بالتدخلات الرامية إلى تحسين استخدام الأغذية.**

- **توافر الأغذية بكثرة لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول إلى الأغذية واستخدامها على نحو أفضل. ففي حال تردي الوصول والاستخدام على الرغم من توافر الأغذية الكافي، يجب إيلاء الأولوية للحماية الاجتماعية وتحسين توزيع الأغذية والبرامج التكميلية.**

- **يمكن تزامن نقص التغذية مع نقص الأغذية. لكن في بعض البلدان، تعتبر معدّلات نقص التغذية، المشار إليها بنسبة الأطفال الذين يعانون التقزّم، أعلى بكثير من معدّل انتشار نقص التغذية المشار إليه بعدم كفاية المتناول من الطاقة الغذائية. وتتسم التدخلات الرامية إلى النهوض بالتغذية في تلك البلدان بأهمية حاسمة لتحسين النواحي التغذوية للأمن الغذائي. وتتطلب التحسينات مجموعةً من التدخلات الهادفة إلى النهوض بالأمن الغذائي والتغذية في مجالات الزراعة والصحة والنظافة وإمدادات المياه والتعليم، مع استهداف النساء بشكل خاص.**